جدلية العلاقة بين التهميش الاجتماعي والإدمان على المخدرات

The dialectic of the relationship between social marginalization and drug addiction

أ.د. غني ناصر حسين

Dr.Prof. Ghani Nasser Hussein

قسم الانثروبولوجيا والاجتماع - كلية الآداب

Department of Anthropology and Sociology – College of Arts

ghninasr1@gmail.com

المستخلص :

يستهدف البحث الحالي الوقوف علاقة الاختلالات (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) بالتهميش وانعكاساتها على سلوك التعاطي والإدمان، واستخدمنا المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الإدمان بالاعتماد على البيانات التي أدلى بها مجموعة من المبحوثين بلغت (١٠) حالات تمت مقابلتهم في مستشفى بن رشد للطب النفسي في بغداد. وكانت أهم النتائج هي:

- إنّ تهميش الشباب والانشغال عنهم وعدم الاهتمام بهم وباحتياجاتهم ومشكلاتهم كلها عوامل دفعت كثير منهم إلى سلوك التعاطي والإدمان.

- سلوك الإدمان سلوك مشروع لدى المدمنين وهذه المشروعية معبرة عن التهميش الاجتماعي.

- ضعف منظومة الضبط الاجتماعية والتربوية في المجتمع العراقي مؤثر خطير سببه الاختلالات على جميع المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتيجة الإحساس بالتهميش.

الكلمات المفتاحية: الإدمان، المخدرات، التعاطي، التهميش، التهميش الاجتماعي

abstract

The current research aims to identify the relationship of imbalances (psychological, social, economic, political) marginalization and their repercussions on abuse and addiction behavior, and we used the descriptive approach in describing the phenomenon of addiction based on data made by a group of respondents amounting to (10) cases interviewed at Bin Rushd Psychiatric Hospital in Baghdad. The most important results were :

-The marginalization of young people, preoccupation with them and lack of attention to them and their needs and problems are all factors that have led many of them to abusing and addictive behaviour.

-Addictive behaviour is legitimate among addicts, and this legitimacy reflects social marginalization.

-The weakness of the social and educational control system in Iraqi society is a serious indicator caused by imbalances at all psychological, social, economic and political levels as a result of a sense of marginalization.

Keywords: addiction, drugs, abuse, marginalization, social marginalization

مقدمة:

لا شك أن سلوك إدمان المخدرات هو فعل جماعي يحاول التمرد على القيم الاجتماعية ويجعل الأفراد يخرطون في ممارسات منحرفة غير مبالية بالمخاطر النفسية والاجتماعية التي تتطوي عليها، إذ ينغمس الأفراد في عالم المخدرات حيث المتعة الزائفة وفيها تتجلى لحظة الهروب من الواقع الاجتماعي بعيداً عن الانشغال بمشكلات الحياة اليومية؛ والحقيقة عندما يصل الأفراد إلى التعاطي ومن ثم الإدمان المفرط والاستمتاع بلذتها والذوبان في متعتها دون أي اعتبار لمخاطرها الجسمية والنفسية؛ ذلك يجعلنا في مواجهة ظاهرة خفية في المجتمع لا يمكن فهمها دون الوصول إلى المنطقة غير المعلنة من قبل المدمنين حيث تتجسد الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة ودوافع انتشارها

في المجتمع وكيفية مواجهتها، وفي هذه الورقة البحثية سنعمل على هذا الجانب للوصول إلى تلك الأسباب وفق قراءة سوسيولوجية لأسبابها وضمن المحاور الآتية:

تأطير نظري

أولاً- العناصر الأساسية:

١- مشكلة البحث:

تعرض العراق إلى كثيرٍ من الهزات الاجتماعية العنيفة جراء الحروب والحصار الاقتصادي وعدم الاستقرار الأمني، والإرهاب والتدهور الاقتصادي، والتي انعكست بشكل كبير على طبيعة السلوكيات في المجتمع، بالإضافة إلى ضعف الدور الرقابي سواء للأسرة أم بقية المؤسسات؛ هذا كله أدى إلى المخدرات إلى الحد الذي يدفعنا لتأكيد ما ورد في تقرير للأمم المتحدة الذي صدر مؤخراً الذي يؤكد: إنَّ العراق أصبح ممراً مهماً لتجارة المخدرات العابرة الحدود من أفغانستان وإيران إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا الشرقية. وما يلفت النظر تشير تقارير جمعية الإصلاح والتأهيل لمكافحة المخدرات في العراق إلى أنَّ عدد الذين يتعاطون المخدرات في تزايد مستمر، وأنَّ معظم المتعاطين من الشباب والمراهقين والأطفال. الأمر الذي دفعنا إلى محاولة الوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة في المجتمع العراقي بصورة عامة وفي أوساط شبابه بصورة خاصة.

٢- أهمية البحث:

يكتسي البحث أهميته في أنَّ تعاطي المخدرات والإدمان عليها آفة داهمت الشباب العراقي واجتاحت مختلف ميادين حياتهم وأصبح المجتمع العراقي على مشارف أخطار جمة بفعل انتشار هذه المواد السامة من قبل أشخاص

وجهات لا يخشون رباً ولا يحترمون سلطة، وذلك أدى إلى وجوب تسليط الأضواء عليها ومجابهتها وتقديم بعض مقترحات الحلول بيد الجهات المسؤولة بغية الإسهام في الحد منها.

٣- أهداف البحث:

البحث الحالي يستهدف الوقوف على:

أ- العوامل التي تكمن خلف توجه فئات من المجتمع العراقي ولاسيما الشباب منهم لتعاطي المخدرات على وفق قراءة سوسيولوجية.

ب- الوقوف علاقة الاختلالات (النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية) بالتهميش وانعكاساتها على سلوك التعاطي والادمان

٤- دلالات مفاهيمية:

المخدرات والإدمان:

حددت لجنة المخدرات بالأمم المتحدة تعريفاً للمواد المخدرة بأنها " كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من الاستعداد أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد جسماً ونفسياً وبالمجتمع (الطويسى، النصيرات، المعاني، و كريسان، ٢٠١٣، صفحة ٢٧٩).

ويشير التعريف العلمي للمخدرات بأنها " كل العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها، أو مركب من المركبات الكيميائية والمشروبات الكحولية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على الكائن الحي، بالإضافة إلى

الأدوية الممنوعة وأدوية العلاج المسموحة، وهذه العقاقير تغير حالة الإنسان الميزاجية، ويعتمد عليها الإنسان في حياته بسبب خاصيتها المخدرة (الطويسي، النصيرات، المعاني، وكريسان، ٢٠١٣، صفحة ٢٧٩).

وتعرف المخدرات بشكل عام بأنها "كل ما يشوش ويخدر العقل وقد ينام الفرد من جراء تعاطيه، وهو كل مادة مهبطة أو منشطة أو مهلوسة استعملت في غير غرضها وحجمها الصحيح ودون مسؤولية ورقابة طبية (العفيفي، ١٩٨٦، صفحة ٧٥).

ويعرف أيضاً على أنه رغبة مرضية جامحة (ولح) من الإنسان نحو الموضوع الإدماني، وقد يكون هذا الموضوع الإدماني موضوعاً مادياً، كالمواد المخدرة والخمر والحبوب والسجائر... وغيرها وقد يكون حدثاً كالقمار والجنس والحب والعمل والكمبيوتر والتلفون المحمول والانترنت الخ (فطائر، ٢٠٠١، صفحة ٣٣). وعلى ذلك فتعريف المدمن "هو الشخص الذي يعتاد على مخدر معين، كالهروين مثلاً، فلا يستطيع أن يتوقف عن تعاطيه رغم محاولاته اليائسة في التوقف، فالمدمن يجد دوافع نفسية وجسمية قوية لا يستطيع أن يكبح جماحها لتناول المخدر في أوقات متقاربة، بحيث لا يعود له هم ولا تفكير إلا في طريقة حصوله عليها. فينفق وقته وماله وتفكيره كله فيها، بحيث يشل حياته شللاً بالغا، وإذا توقف المدمن عن تعاطي المخدر فجأة لأي سبب من الأسباب، اضطرب كيانه النفسي والجسمي اضطراباً شديداً (مياسا، ١٩٩٧، صفحة ١٧).

أما التعاطي فهو رغبة غير طبيعية يظهرها بعض الأشخاص نحو مهدرات أو مواد سامة تسبب حالة من الإدمان وتضر بالفرد جسدياً ونفسياً واجتماعياً (عبد اللطيف، ١٩٩٢، صفحة ٤٠). أو هو تناول غير المشروع للمخدرات بطريقة غير منتظمة وغير دورية يتعاطاها الأفراد من أجل إحداث تغيير في المزاج أو في الحالة العقلية وبكثرة لا يصل إلى حد الاعتماد التام عليه (مشافيه، الإدمان على المخدرات: الإرشاد والعلاج النفسي، ٢٠٠٧، صفحة ٢١).

أما الإدمان فهو تعاطي المواد الضارة طبياً واجتماعياً وعضوياً بكميات أو جرعات كبيرة، ولفترات طويلة تجعل الفرد متعوداً عليها وخاضعاً لتأثيرها ويصعب عليه الإقلاع عنها أو الاستغناء عنها (عبد الله، صفحة ١٣).

التهميش والتهميش الاجتماعي:

يشير أنتوني جيدنز إلى أنّ التهميش أحد المظاهر الأساسية لظاهرة اللامساواة، ويشير هذا المفهوم إلى السبل التي يتم بها سد المسارات أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الواسعة، وهو عملية تتمثل في آليات الإقصاء (غيرنز، ٢٠٠٥، صفحة ٣٩٤).

وقد يتخذ التهميش الاجتماعي (الإقصاء الاجتماعي) عدة أشكال في مواقع وقطاعات اجتماعية متعددة، قد نراه بين الفئات الريفية المعزولة عن الخدمات والفرص أو في الأحياء الواقعة في مراكز المدن الكبرى التي تعاني ارتفاع معدلات الجريمة أو انخفاض مستويات المرافق السكنية، وفي حالة التهميش الاقتصادي (الإقصاء الاقتصادي) يفصل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع من حيث الإنتاج والاستهلاك، ومن ناحية الإنتاج تلعب العمالة والمشاركة في سوق العمل دوراً محورياً في ظاهرة الإقصاء وبالتالي فإنّ معدلات البطالة غالباً ما تكون مرتفعة وفرص العمل نادرة في الوظائف المهنية، وقد يحدث التهميش الاقتصادي من حيث أنماط الاستهلاك، أي ما يمكن للأفراد شراؤه واستخدامه واستهلاكه في حياتهم اليومية (غيرنز، ٢٠٠٥، الصفحات ٣٩٤ - ٣٩٥). ويشير التهميش السياسي إلى حرمان أو استبعاد الفرد من المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع، وهذه الظاهرة شائعة في المجتمعات غير الديمقراطية حيث لا تتاح للناس فرص كافية لفهم والتعبير عن آرائهم والتصويت ضدها أو الموافقة عليها (غيرنز، ٢٠٠٥، صفحة ٣٩٥).

أمّا بالنسبة للتهميش الاجتماعي فهو العملية التي تحول دون المشاركة الكاملة للأفراد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تحول دون ممارسة حقوقهم (أحمد الجنابي، ٢٠١٤، صفحة ١٧). وهي أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي الذي ينشأ على خلفية عوامل ناتجة عن استحواذ البعض على المكاسب والمصالح على حساب جماعة أخرى بإخضاعها وإضعافها واختزال مصالحها أو مسخ هويتها إلى حد التكتيل والقمع (آخرون، ٢٠٠٧، صفحة ٢٤).

أمّا التعريف الإجرائي للتهميش الاجتماعي (شعور الشباب بالحرمان من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفعل عدم المساواة في الحصول على الخدمات الإنسانية العديدة من جهة، وعدم القدرة على مواجهة ذلك الواقع الذي يمهد الطريق لسلوك التعاطي أو الإدمان على المخدرات من جهة أخرى).

ثانياً- التهميش الاجتماعي والمخدرات

التهميش الاجتماعي: هروب نحو الإدمان

مدمن المخدرات شخصية مشتتة وممزقة اجتماعياً ونفسياً وجسدياً، وهذا التمزق المركب يعود بحسب وجهة نظره إلى الطبقة الحاكمة أولاً وإلى تخلل القيم الاجتماعية والأعراف الاجتماعية التي يمثلها المجتمع ثانياً، وإلى رأس المال الذي يرتبط بحرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية ثالثاً، وعليه أن يقوم بمواجهة جميع هذه الأسباب؛ لكنه من جهة ثانية غير مستعد ذهنياً أو اجتماعياً لمواجهة هذا الواقع وفي الوقت نفسه عدم تقبله أيضاً، وهنا يكون مأواه إلى المخدرات حيث السعادة المؤقتة والهروب من هذا الواقع وما يرتبط به من فقر وحرمان وتهميش. إذن التهميش واقع قسري جديد مرتبط بمجتمع يعاني الظلم والتفكك والحرمان، وهكذا يصبح ملاذ ومكان طبيعي للمدمنين (البحري، ٢٠١٢).

وتزداد القسوة على هؤلاء المدمنين عندما ينظر إليهم المجتمع على أنهم منحرفون وينذرون البنية الاجتماعية بالتفكك والانهايار، ومن ثمّ يذهب بعيداً بوصم هؤلاء بأنهم مجرمين خطرين؛ بل وإرهابيون دون المبادرة لاستيعابهم وتقديم الخدمات العلاجية على مختلف الصعد الاجتماعية والنفسية والبدنية، وبالتالي يخضع المجتمع لقبول هيمنة الفوضى والعنف والحرمان دون مواجهة أو دون إيجاد حلول لأسباب التهميش، ويميل إلى ملاحقة هؤلاء المدمنين مما يزيد من تهميشهم الاجتماعي. ومن هنا يتشبت المدمومين بشكل متزايد بالمخدرات بوصفها الوسيلة المناسبة لمواجهة الواقع المرير وإحراج الطبقة السياسية والاجتماعية والثقافية، وقد يلجأ البعض منهم إلى العنف والسرقة والانتحار بقصد توفير الأموال المرتبطة بالمواد المخدرة. إذ قد يلجأ المهمشون إلى النشاط الإجرامي بوصفه وسيلة للبقاء أو للتعبير عن الإحباط والغضب من وضعهم المهمش. ويتجلى ذلك في المناطق الفقيرة أو الأحياء الشعبية أو مناطق التجاوز، حيث الإقصاء والفقير؛ وبالتالي يكون استهلاك المخدرات تعبير عن الحالة المأساوية لوضعهم الاجتماعي (البحري، ٢٠١٢، صفحة ٣٢).

وجوه التهميش الاجتماعي واللجوء إلى التعاطي والإدمان:

إنّ تعاطي المخدرات أو الإدمان عليها أو المتاجرة بها هي نتيجة لتظافر عوامل كثيرة؛ ولكن بحسب اعتقادنا أنّ ذلك يرتبط بالسبب الأول المتعلق بالتهميش الاجتماعي بوجهه التي سوف نعرضها أدناه (بن عيسى و عدائكة، ٢٠٢٠):

١- الوجه السياسي: وتتجلى فيه الاختلالات السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى وضع اجتماعي غير مستقر يفقد العدالة بين مكونات المجتمع وشرائحه، ويقع هذا الوضع على عاتق الطبقة الحاكمة، وينتج عنه خلل يؤثر

على سياسة البلاد وينعكس سلباً على المجتمع، وقد تولد عديد من الآفات منها: المحسوبية والرشوة والفساد وانتشار المخدرات إدماناً وتعاطياً وتجارة.

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ انتشار المخدرات في بلادنا لم يكن وليد الظروف الحالية فقط؛ ولاسيما السياسية منها بعد تغيير النظام السياسي عام (٢٠٠٣) وانشغال السياسيين في إعادة بناء المؤسسة السياسية وإنما ارتبط أيضاً بانشغال السلطة والقانون ولفترة طويلة بحماية النظام السابق الأمر الذي يعكس سلبياته على الواقع الاجتماعي ممثلاً في مشكلات سلوكية عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع معدلات الجناح، الأمراض النفسية، الطلاق، تناول المسكرات والمخدرات وغيرها من المشكلات التي كانت محل نكران شديد من قبل المسؤولين آنذاك.

٢- الوجه الاجتماعي: وتتجلى فيه الاختلالات الاجتماعية، والتي تبدأ من الأسرة التي هي اللبنة الأولى في البنية الاجتماعية، وأي خلل يؤثر على علاقات الأفراد في البيئة الأسرية ينتج عنه عواقب على النمو السليم والمتوازن للفرد؛ ولعلّ أهم تلك الاختلالات التفكك الأسري وما يتبعه من أمور سلبية في التنشئة الاجتماعية والتربية الخاطئة وعدم المتابعة للأبناء في حياتهم وعلاقاتهم ودراساتهم... وغيرها ممكن أن تقود إلى الانحراف وتعاطي المخدرات. ومن جوانب الوجه الاجتماعي الأخرى هو شعور الفرد بالإقصاء من قبل المجتمع وحالة ضعف المعايير الاجتماعية التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية، وعدم قدرة المجتمع على إتاحة الفرص العادلة للمشاركة في العمل والتعليم والصحة والخدمات الأخرى مما يكرس مظاهر اللا عدالة اجتماعية؛ ومثل هذه الأوضاع تثير عوامل القلق والاستياء إذ يد الفرد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته الشخصية أو طموحات القريبين منه، وهذه الاختلالات الاجتماعية من شأنها أن يتخذ الأفراد واحداً أو أكثر من أشكال السلوك الآتية (خوجلي، ٢٠٢٢، صفحة ٤١):

أ- العزلة الطوعية لأنهم يشعرون بالرفض من قبل المجتمع، لذلك يختارون العزلة عمداً.

ب- العزلة التلقائية التي تصبح إلزامية بسبب السياقات الاجتماعية التي تجعلهم يختارون عدم المشاركة في الأنشطة المجتمعية، وحتى عندما يرغبون في المشاركة لا يمكنهم القيام بذلك بسبب وضعهم الاجتماعي.

ج- العزلة الطوعية على الرغم من أنّ لديهم القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية، إلا أنهم لا يريدون ذلك.

هذه المواقف السلوكية متأصلة في الشعور بالإقصاء، وعلى وفق ميرتون، تتطلب ثورة ضد القيم غير العادلة التي قد تتخذ طابعاً تغييرياً في أحيان أو انسحابي أحياناً أخرى. إذ حدد خمسة أنواع من المطابقة وأربعة أنواع من الانحراف يمكن أن تؤثر على سلوك الفرد. يمكن أن يتخذ الامتثال شكل المطابقة، حيث يتبع الأفراد المعايير المجتمعية دون سؤال أو مقاومة، أو شكل الاستبطان، حيث يقبل الأفراد معايير المجتمع ويعيشون بها. من ناحية أخرى، يمكن أن يأخذ الانحراف شكل الطقوس، حيث ينتهك الأفراد ظاهرياً الأعراف المجتمعية مع الالتزام بها داخلياً، والانسحابية، إذ ينسحب الأفراد من المجتمع، والتمردية أي البحث عن البديل، وبحسب علم الاجتماع وعلم الإجرام، فإنّ هذه الأنواع من السلوك إنما هي تعبير عن الضغوط التي تولدها البنى الاجتماعية على الأفراد والتي تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والانحرافات، وفي مقدمتها التعاطي والإدمان الذي قد تكون أحد جوانب المواجهة أو الانسحاب والتمرد (الصالح، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية، ٢٠٠٠، صفحة ٥٣).

٣- الوجه الاقتصادي: ويتجلى فيه الاختلالات الاقتصادية إذ يبدو الوضع الاقتصادي في وضع غير مستقر، وهو ما ينعكس على السلوك العام للأفراد، على سبيل المثال، الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للفرد، ومن ثم اللجوء إلى أساليب لا تتوافق مع المجتمع تهدف إلى إشباع المتطلبات الأساسية أو الضرورية؛ يضاف إلى ذلك انتشار الظواهر الأخرى التي تسببها البطالة مثل الفقر والهجرة غير الشرعية وانتشار السكن

العشوائي والتجاوز على أراضي الغير بعد عمليات التهجير القسري التي طالت كثير من الأسر العراقية في كثير من مناطق العراق؛ وهذا كله ألقى على الأفراد مشكلات اقتصادية ومعيشية جمة كانت مبرراً للهروب من هذا الواقع إلى الإدمان على المخدرات بوصفه ملاذاً للنسيان، ودفع بعض العاطلين عن العمل إلى الانخراط في تجارتها بسبب ما تدره من أرباح طائلة يرافق ذلك عدم وجود الحصانة الدينية والأخلاقية (الفلاح، ٢٠٠٥).

العمل الميداني:

أولاً- المنهجية المعتمدة في البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي Method descriptive الذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. أو هو وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطويراً يشمل عدة فترات زمنية (محمد حسن، ١٩٨٢، صفحة ٢١٣).

استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي في وصف ظاهرة الإدمان بالاعتماد على البيانات التي أدلى بها مجموعة من المبحوثين بلغت (١٠) حالات تمت مقابلتهم في مستشفى بن رشد للطب النفسي في بغداد.

ثانياً- عرض النتائج الميدانية:

مخطط يوضح النتائج

المدمن والمخدرات

الجنس: ذكور

العمر: ١٥ - ٢٦

الأصدقاء السوء: طريق الاكتشاف

مصادر الحصول على المخدرات

الاغتراب: الوسط الحضري

العقوبات كعلاج: لا جدوى جوهرية

لا تراجع: فقدان الأمل

تمثلات المدمنين: سلوك مستهجن لكن لا مفر منه

١- الإدمان وجنس المدمنين:

يتضح من العمل الميداني أنّ ظاهرة انتشار المخدرات في العراق هي ظاهرة ذكورية نظراً للضغوط والضوابط الثقافية التي تحدد حركة الإناث في إطار الأسرة انطلاقاً من قيم الشرف التقليدية. أمّا الذكور فهم أكثر حرية وقد ينظر إليهم كـ (رجال) حتى قبل أن يتموا الثامنة عشرة من أعمارهم، فضلاً عن أنّ بعض مضامين التنشئة الاجتماعية تشجع على العنف، وتفسر بعض مظاهر السلوك المنحرفة على أنّها تعبير عن الشجاعة أو الرجولة، والاحتجاج على الأوضاع المتردية (ياسين و آخرون، ٢٠١٧، صفحة ٣٥). وقد أظهرت نتائج تحليل الإحصائيات المسجلة من قبل وزارة الصحة عام (٢٠٠٨) بأنّ نسبة المدمنين عند الذكور أعلى بكثير من الإناث (٨٦,٤% ذكور مقابل ٣,٦% أنثى)، وهذا يؤكد ما ذهب إليه هنا السيد مدير مكافحة المخدرات بغداد- الكرخ الذي أشار في مكالمة مع

الباحث بأنَّ الغالبية العظمى من المتعاطين الذين تم القبض عليهم كانوا من الذكور (١٢٠ ذكور مقابل ٥ إناث تقريباً).

٢- الإدمان والمرحلة العمرية:

افصح البحث عن أنَّ معظم المتعاطين والمدمنين هم من الشباب الذي تتراوح أعمارهم (١٥ - ٢٦) سنة وغالبيتهم ينتمي إلى مناطق شعبية وعشوائية وهؤلاء الشباب بعضهم ولد في هذه المناطق والبعض الآخر جاء إليها مهاجراً من مناطق ريفية أو شعبية أخرى هرباً من واقعهم المرير إلى واقع آخر هو ربما أكثر مرارة؛ لذا لا غرابة في تناول المخدرات بوصفها الوسيلة المعبرة عن الهروب من أوضاعهم النفسية والاجتماعية حيث التهميش والاقصاء هكذا بات كثير من المدمنين يبحثون عن سبل ووسائل تساعدهم في تجاوز الضغوط، النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتخلص من الملل والفراغ وتقليل شعورهم بالغبية والاكنتاب، مستغلين بذلك هامش الحرية الذي تمنحه إليهم أسرهم في ظل تراخي الضبط الأسري؛ إذ ينشغل الآباء والامهات بتوفير مصدر العيش اليومي. إلا أنَّ الوضع العام للإدمان لا يقتصر على الشباب فقط؛ بل أصبح منظر المراهقين والأطفال في الشوارع أكثر بشاعة، ولاسيما وهم يقومون بشم مواد مخدرة بدائية عالية السمية، مثل البنزين والتتر... وغيرها ويات بعضهم، وإرشاد جانحين كبار، يتعلم كيفية صنع مواد أخرى غير مألوفة تعطي الأثر نفسه.

٣- الإدمان وأصدقاء السوء:

لاشكَّ أنَّ للأصدقاء دورٌ كبيرٌ في كون الفرد مستقيماً أو منحرفاً، وفي ذلك قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وإله وسلم (إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السُّوءِ كَمَثَلِ الْمِسْكِ، وَنَافِخِ الْكَيْبَرِ، فَحَامِلِ الْمِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ،

وإِذَا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِذَا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحاً طَيِّبَةً، وَنَافِخِ الْكَبِيرِ: إِذَا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِذَا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحاً خَبِيثَةً^(*)، فلبينة المكانية- الاجتماعية المحيطة بالفرد الأثر الكبير في حياتهم وتفاعلاتهم سلبياً أو إيجابياً، ذلك إنَّ عمليات التطبع السلبي احياناً الذي يمكن أن يتطبع به الفرد من البيئة الاجتماعية هو وقوعه في مصيدة الانحرافات السلوكية (مصطفى و علوان، ٢٠٢١، الصفحات ٢٤٦ - ٢٤٧). لذا فإنَّ مصاحبة الأفراد المتعاطين للمخدرات ومخالطتهم من أهم أسباب تعاطي المخدرات حيث يغري الأفراد المتعاطين أفراداً آخرين يصاحبونهم بتعاطي بعض المواد المخدرة من خلال التحدث إليهم عن المتعة والنشوة التي تحدثها المخدرات، وتحفيزهم نحو استهلاكها مستغلين هشاشة وضعهم النفسي ومعاناتهم النفسية والاجتماعية، أو يخدعونهم بوضع المخدر داخل السجائر أو ببعض المشروبات أو الشاي والقهوة. وقد أجمع المبحوثين أنَّ سبب التعاطي والإدمان هم أصدقاء المنطقة وأصدقاء المقاهي.

٤- مصادر الحصول على المخدرات:

عند البحث عن مصادر الحصول على المخدرات أكد غالبية الحالات إنَّ انتشار المخدرات ونقلها يتم عبر بعض صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية، ومن خلال بعض الممرضات والممرضين العاملين في المستشفيات، وكذلك بعض المضمدين المجازين وغير المجازين الذين يلجأ إليهم المواطنين من ذوي الدخل المحدود بسبب تعقيدات مراجعة المستشفيات وخدماتها المتواضعة وبسبب ارتفاع أجور الأطباء.

٥- الإدمان وإمكانية التراجع:

*١ - أخرجه البخاري، باب المسك (٩٦/٧)، رقم: (٥٥٣٤)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين، ومجانبة قرناء السوء (٢٠٢٦/٤)، رقم: (٢٦٢٨).

وعندما أشرنا إلى مخاطر المخدرات على وضعهم الصحي والاقتصادي، وهل بالإمكان العودة إلى جادة المجتمع أشار بعضهم إلى أنه ربما يعود إلى طريق المجتمع الصحيح لو توفرت له فرص السكن الجيد وتحقيق أحلامهم بالزواج وتكوين أسرة مثل غيرهم من الناس، وبدون ذلك يفضل البقاء في عالم المتعة والسعادة الزائلة التي يفقدها في واقع المجتمع غير مبالياً بالمخاطر المترتبة، والبعض الآخر أشار أنه لا فائدة من العودة للمجتمع وهو تعبير عن حالة اليأس التي ألقته به في هاوية المخدرات، فالأمل لديهم مفقود في انتشارهم من حالة الضياع والانهايار النفسي والعقلي بعد أن تمكنت منه المخدرات، وهو مستعد لأن يسرق ويقتل ويمارس أفعالاً لا أخلاقية ليرضي نزغته نحو المخدرات. وفي ظل هذه الأوضاع يتبع مروجي المخدرات طرق ذكية جداً في الترويج لبضاعتهم بين أفراد الأسرة ولاسيما في المناطق الشعبية مستغلين تدني المستويات الثقافية وضعف مستوى الوعي بالمخاطر المحدقة على الفرد والمجتمع جراء الإدمان عليها. إذ يستخدم مروجو المواد المخدرة طرق اقناع تتناسب كل فئة عمرية أو اجتماعية، فالمتزوج يتم اغراؤه بقدره المادة المخدرة على تنمية طاقاته الجنسية ومنه تنتقل لزوجته، إذ يتم تزويدهم في بداية الأمر بعينات مجانية، وبعد الإدمان عليها يتم إقناعهم ببيع كمية قليلة منها لتغطية مصاريف جرعته، وهكذا تنتشر من خلال سلسلة من العلاقات الاجتماعية. أما الشباب ولاسيما الطلبة فيتم إقناعهم بقدره المخدرات على جعلهم يسهرون لأيام بالإضافة إلى تزويدهم بطاقات عالية من النشاط والحيوية وهذه تروج من خلال مادة الكريستال وحبوب الكبتاكون (ياسين و آخرون، ٢٠١٧، صفحة ٣٥).

٦- الإدمان والعقوبات:

أما نظرتهم للعقوبات التي تطال بعض المدمنين أشار كثير منهم أن هذه العقوبات لا تجدي نفعاً لأنها تزيد الطين بلة فهي من وجهة نظرهم غير عادلة لأنها موجهة نحو الفقراء المهمشين دون المترفين في النعم لأن هؤلاء بإمكانهم أن يشتروا حريتهم بالدولارات أما الفقراء المهمشين بحسب رأيهم لا يستحقون كل ذلك والأفضل أن يدعمهم

المجتمع أن يعيشوا حياتهم التي يريدون في عالمهم الخاص وكأنهم يؤسسون لثقافة فرعية مدمرة ومضادة للمجتمع. ثم يرون أن السجن هذا لا ينتفع في العلاج طالما الأسباب المؤدية للإدمان باقية؛ وإنّ المودعين من الفقراء سيعودون أجلاً أو عاجلاً للمخدرات لأنّ الإصلاحية لم تغير من وضعهم شيء أبداً، والحقيقة أنّ وجهة النظر هذه منطقية إلى حدّ بعيد فينبغي استئصال السبب الحقيقي والأساس لهذا السرطان ثم البدء في معالجة الأسباب الأخرى على مراحل. وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهبت إليه دراسة عدنان ياسين وآخرون حول رؤية المبحوثين التي تتلخص بـ (أنّ الايداع والحكم غير كاف في ظل الظروف الحالية للمؤسسات الإصلاحية فالقاعات المزدحمة بالمودعين وكثرة المشكلات وضعف الرعاية والخدمات)؛ دون أن تقتصر ببرامج توعوية ثقافية ودينية ووطنية وأخلاقية وتربوية. وقد وصف أحدهم مكانات احتجازهم بأنها مؤسسة تخريب وليس اصلاح (ياسين و وآخرون، ٢٠١٧، صفحة ٣٥).

٧- الإدمان وقيم المدينة:

يعيش هؤلاء المدمنين المبحوثين جميعاً في مناطق حضرية متريفة بمعنى أنّ أسرهم كما ذكرنا معظمها مهاجرة أصلاً من الأرياف بفعل عوامل طاردة ليستقر بهم الأمر في مناطق عشوائية أو شعبية على وفق إمكاناتهم المادية، وهؤلاء يحملون معهم قيم الريف وأنماط عيشه، التي تتناقض مع قيم المدينة الأمر الذي يجعلهم يعيشون حالة من الاغتراب الاجتماعي التي تفضي إلى وجود اختلالات نفسية واجتماعية كبيرة وهو ما يعزز فرص الانخراط والمشاركة في الحراك الاجتماعي بأنواعه المختلفة ومنها الإدمان بوصفه حراك مذموم ولا يفضي إلى التغيير الاجتماعي. يصاحب ذلك التحولات الكبيرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي التي ألفت بظلالها على وظائف المؤسسات الاجتماعية ولاسيما الأسرة التي تعرضت للتصدع وفقدت جزء كبير من وظائفها بفعل ظروف المعيشة والمشكلات التي تعانيها، وتحول جزء من تلك الوظائف إلى مؤسسات ساندة ومنها المدرسة التي تعاني هي الأخرى تصدع

شديد في بنيتها الوظيفية والإدارية، وهنا يصبح الأبناء فريسة سهلة للعديد من التيارات التي تعمق اغترابهم عن المجتمع وتؤسس لواقع منعزل عن قيم المجتمع وتصوراته.

إنّ الواقع المنعزل الذي يسعى فيه هؤلاء المدمنين تعبير عن إدراكهم عن عدم العدالة الاجتماعية والسياسية والثقافية، وما سعيهم هنا لاعتراف المجتمع بهم بوصفهم قوة لها فاعليتها؛ ولكن ليس بالنشاطات الخلاقة والمبدعة؛ بل بالانسياق إلى عالم اللذة والمتعة حيث توجد المخدرات التي قد تنتهي به إلى السرقة والنصب والإجرام أو الانتحار.

٨- تمثلات المدمنين لحالة الإدمان:

التمثل من مثل، تمثيل الشيء أي صورة له بالكتابة ونحوها كأن ينظر إليه، وتمثيل الشيء شبيهه به وجعله مثله. والتمثلات الجمعية جهاز من القيم والأفكار والممارسات المتعلقة بموضوعات معينة، ومظاهر وأبعاد الوسط الاجتماعي فهي لا تسمح باستقرار الحياة للأفراد والجماعات فقط؛ بل هي أداة لتوجيه إدراك الوضعيات، وإعادة كل الحاجات (الجموعي و أحمد، ٢٠١٤). ومن هذا المنطلق وجدنا معظم هؤلاء المدمنين ينظرون إلى الإدمان بوصفه سلوك مستهجن ومضاد للهئية الاجتماعية وتمررد على قيمها ومعاييرها، بغض النظر عن المخاطر المحدقة بهم على المستوى الشخصي، وتفسيرنا لهذا التصور هي رغبة المدمنين أن يصفوا حالة الإدمان على إنها حالة محدودة ومنعزلة عن السياق الاجتماعي انطلاقاً من حرصهم على النظام الاجتماعي، ولا نستغرب تصور البعض الآخر منهم وإن كانوا قلة الذي جاء تبريراً إذ يرون سلوك الإدمان بوصفه نتيجة للفقر والحرمان والتهميش، وهم بذلك يعبرون عن رفضهم للواقع الاجتماعي. وإنهم ضحايا مجتمع مأزوم وربما هناك أهداف بعيدة لترويج هذه المواد التي تحاول تمزيق النسيج المجتمعي وتقوض صرح الاخلاق العامة، ولاسيما أنّ أسعار المخدرات في العراق هي الأرخص بين الدول القريبة والمجاورة ما يشير إلى احتمالية وجود مخطط مدروس من قبل بعض الدول لتدمير العراق، حيث

يباع سعر الكيلو الواحد من الحشيش في أفغانستان بـ (٣٠٠٠) دولار، وفي إيران بـ (٣٥٠٠) دولار، في حين لا يتجاوز سعره في العراق (١٠٠٠) دولار (مجيد، ٢٠١٢).

الاستنتاجات العامة للبحث:

١- إنّ تهيمش الشباب والانشغال عنهم وعدم الاهتمام بهم وباحتياجاتهم ومشكلاتهم كلها عوامل دفعت كثير منهم إلى سلوك التعاطي والإدمان. حيث تعدّ ظاهرة البطالة من أخطر الظواهر السلبية التي تؤثر على سلوكيات الشباب، وتمثل العامل الأساس في ارتياد المقاهي التي تنتشر يوماً بعد يوم في مختلف أنحاء العراق، حيث توفر للشباب ما يحتاجه من مخدرات تميزه عن هموم حياته اليومية.

٢- سلوك الإدمان سلوك مشروع لدى المدمنين وهذه المشروعية معبرة عن بالتهيمش الاجتماعي.

٣- سلوك الإدمان يعزز سلوك العدوان والإجرام.

٤- ضعف منظومة الضبط الاجتماعية والتربوية في المجتمع العراقي مؤشر خطير يحمل دلالة مفادها فشل تلك المنظومة في احتواء الأبناء ومتابعتهم ومساعدتهم في حل مشكلاتهم، وهذا الفشل منشأ الاختلالات على جميع المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية نتيجة الإحساس بالتهيمش.

٥- انتشار المخدرات في المناطق الشعبية العشوائيات والمناطق الفقيرة في العراق تعبير واضح عن ارتباط هذه الآفة بالمناطق التي تعاني تهيمش اجتماعي كبير. ففي هذه المناطق يتعرض الشباب إلى اخفاقات في مختلف وجوه حياتهم الاجتماعية والشخصية والمخدرات هي سبيل الهروب من هذا الواقع.

٦- ضعف الرقابة على الأدوية المتوفرة في الصيدليات الخاصة والملحقة بالمستشفيات العامة ومذاخر الأدوية ولاسيما تلك التي تحتوي كميات كبيرة من المخدر مثل: التوسيرام، والفاليوم وحب ترامادول والبروفين وحب صفر ١ (الاسم المتداول بين المتعاطين)... وغيرها.

٧- من طرق انتشار المخدرات ونقلها يتم من خلال بعض صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية، ومن خلال بعض الممرضات والمرضى العاملين في المستشفيات، وكذلك بعض المضمدين المجازين وغير المجازين الذين يلجأ إليهم المواطنين من ذوي الدخل المحدود بسبب تعقيدات مراجعة المستشفيات وخدماتها المتواضعة وبسبب ارتفاع أجور الأطباء.

٨- ضعف التوعية بخطر المخدرات وما ينجم عنها من مشكلات صحية واجتماعية واقتصادية وتحمل المسؤولية هنا الجهات المسؤولة سواء كانت حكومية أم صحية أم إعلامية أم أسرية أم مدرسية أم منظمات أهلية ونقابية ومنظمات المجتمع المدني عامة.

توصيات المواجهة:

لا نبالغ إذا قلنا يعيش مجتمعنا العراقي الآن في أزمة كبيرة متمثلة في تعاطي المخدرات والإدمان عليها؛ بل والمتاجرة بها من قبل البعض، مع احتمال وجود أيدي خفية تعول كثيراً على أضعاف العراق من خلال استهداف قدراته الشبابية واستنزاف ثرواته الاقتصادية والبشرية، هذا ما يؤشره الواقع الملموس، لذا ينبغي تدارك الأمر قبل أن تستقل الأخطار، فالجميع مسؤول عن مواجهة هذه الظاهرة. ولا يمكن تحميل المسؤولية لطرف معين، حتى الحكومة لن تستطيع معالجتها دون تعاون الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف توجهاتها وتنوع اختصاصاتها، وبدورنا نقدم التوصيات على وفق نتائج بحثنا على النحو الآتي:

- ١- إلى وزارة الصحة: معالجة المدمنين بصورة علمية وصحية تمكنهم من تركها وعدم العودة إليها. وتقديم الخدمات الصحية المناسبة بعيداً عن التعقيدات الروتينية لعموم المواطنين.
- ٢- إلى وزارة الداخلية: ملاحقة تجار المخدرات ومراقبة الحدود وإحكام السيطرة عليها براً وبحراً وتقديم المتاجرين بالمخدرات إلى العدالة.
- ٣- إلى وزارة العدل: محاكمة المتورطين في هذه التجارة الممنوعة ومعاقبتهم على وفق القانون العراقي وبصرامة.
- ٤- إلى المؤسسة التشريعية: سن تشريعات تتناسب وحجم هذه الجرائم وخطورتها على المجتمع العراقي.
- ٦- إلى وزارة التخطيط: العمل على إيجاد الظروف الإيجابية التي تتيح للناس فرص حياة سوية من أجل التغلب على الظروف التي تؤدي ببعضهم إلى إتباع سلوكيات منحرفة أو أعمال غير قانونية وذلك لن يتم إلا من خلال مكافحة البطالة والفقر والجهل والأمية ضمن تنمية عادلة للجميع (القضاء على حالة التهميش والاقصاء).
- ٧- إلى المؤسسة الإعلامية: تقديم البرامج والإعلانات التي توضح مخاطر المخدرات وتشجع أفراد المجتمع عامة والمتعاطين على التعاون مع الأجهزة الأمنية عن المتاجرين بالمواد المخدرة.
- ٨- إلى المؤسسات الدينية: التصدي لهذه الظاهرة من خلال الفتاوى والخطب والكتابات والوعظ والدعوة لإسداء النصح والكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، ممارسة ضغوط اجتماعية وشرعية معينة ضد الذين يصرون على تعاطي المخدرات أو يتاجرون فيها.
- ٩- يجب أن تسعى السياسة الاجتماعية إلى تعزيز حالة الاندماج الاجتماعي ورأب الصدع الذي يعانيه المجتمع عبر تعزيز ثقافة الاستدماج وتحسين نوعية الحياة بطريقة تؤدي إلى توطيد وتقوية الروابط المجتمعية وتعزيز

منظومات القيم الاجتماعية في المجتمع بوصفها الاستجابة الأنسب للتشوهات التي لحقت بالنسيج المجتمعي وأنتجت الظواهر والمشكلات التي تهدد المجتمع ومستقبل أجياله.

١٠- وانطلاقاً من الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في توعية الطلبة من مخاطر هذه الآفة وتجنبيهم خطرها وآثارها السلبية نضع بعض التوصيات وعلى النحو الآتي:

- تضمين مضار المخدرات والسلوك غير المرغوب بها ضمن المناهج التعليمية.
- أن تكون هناك وحدات للإرشاد النفسي والتربوي في كل كلية، يقوم عليها أساتذة متخصصون بعلم الاجتماع وعلم النفس لحل المشكلات الطلابية وتقديم المقترحات بشأنها.
- إقامة المؤتمرات العلمية والندوات حول مخاطر المخدرات وعدم إهمال التوصيات التي تتمخض عنها وتقييم تطبيقها ومراقبته.
- إقامة المعارض للرسوم والصور الخاصة بالمواد المخدرة والنباتات المخدرة، والتعبير عن تأثيرها على الفرد والأسرة والمجتمع. وإتاحة الفرصة للطلبة والطالبات للمشاركة الفاعلة في مثل هذه المعارض.
- التنسيق بين الجامعات والجهات الأمنية لوضع الخطط والبرامج لمحاربة الظواهر السلبية في المجتمع والتي من بينها ظاهرة المخدرات.
- العمل على إعادة تنشيط المسرح الجامعي وأهميته لتوعية الطلبة بمخاطر ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال تجسيد قصص التعاطي وأسبابه وتأثيراته.

المراجع:

- إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي. (أبريل، ٢٠٢٢). التهميش: الدلالات والمضامين - قراءة مفاهيمية. المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد ٣، .
- أحمد محمد مشافيه. (٢٠٠٧). الإدمان على المخدرات: الإرشاد والعلاج النفسي. عمان: دار الشروق.
- احمد عبد اللطيف. (١٩٩٢). الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- البكوش مؤمن الجموحي، و جلول أحمد. (٢٠١٤). التصورات الاجتماعية- مدخل نظري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد ٦، جامعة الوادي، صفحة ١٧٠.
- انتوني غيرنز. (٢٠٠٥). علم الاجتماع، ترجمة: الدكتور فايز الصباغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- باسم الطويسي، محمد النصيرات، عبد الرزاق المعاني، و بشير كريسان. (٢٠١٣). اتجاهات الشباب نحو المخدرات دراسة ميدانية في محافظة معان. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٤٠ / عدد ٢.
- جواد فطاير. (٢٠٠١). الإدمان أنواعه، مراحلها، علاجه. عمان: دار الشروق.
- ريم بن عيسى ، و أسماء عدائكة. (٢٠٢٠). واقع المخدرات في المجتمع الجزائري وآليات مكافحتها، ج ١. الملتقى الوطني حول المخدرات والمجتمع: تشخيص الظاهرة وسبل الوقاية والعلاج، (صفحة ٣٨٢). الجزائر.
- سلام غجر أحمد الجنابي. (٢٠١٤). التهميش الاجتماعي وعلاقته بالاتجاهات نحو الموت والإحساس بالخلود الرمزي لدى تدريسي الجامعة، اطروحة دكتوراه غير منشورة. بغداد: جامعة بغداد.
- شاكر سوسن مجيد. (٢٠١٢). المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية على الشباب (الحوار المتمدن). تاريخ الاسترداد ١٢، ١٢، ٢٠٢٣، من <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300546>.
- صهيب الفلاحي. (٢٠٠٥). المخدرات في العراق. مجلة الرائد، مؤسسة الرائد الإعلامية، العدد ٦، الصفحات ٨-٩.
- عبد الباسط محمد حسن. (١٩٨٢). أصول البحث الاجتماعي، ط٨، . القاهرة: مكتبة وهبة.
- عبد الحكيم العفيفي. (١٩٨٦). الإدمان. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.
- محمد عبد الله. (بلا تاريخ). إدمان الإنترنت وعلاقته بسمات الشخصية المرضية لدى الأطفال والمراهقين، اطروحة دكتوراه منشورة في مجلة الطفولة العربية، مج ١٦، عدد ٦٤. الكويت.
- محمد مياسا. (١٩٩٧). مأساة الإدمان، الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاجاً. بيروت: دار الجيل.
- مصطفى البحري. (٢٠١٢). الإدمان على المخدرات تعبير عن الهامشية الاجتماعية دراسة سوسيوثقافية- المجلد الرابع. المؤتمر الدولي الأول حول المخدرات والمؤثرات العقلية، (الصفحات ٢٣-٣٣). طرابلس.

- مصطفى عدنان ياسين، و آخرون. (حزيران، ٢٠١٧). مشكلة المخدرات وأثرها في الأمن الإنساني للمجتمع العراقي دراسة ميدانية في محافظات "ميسان والبصرة وذي قار".
- مصلح الصالح. (٢٠٠٠). النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- مصلح الصالح. (٢٠٠٠). النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- هيلز جون وآخرون. (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب.
- ياسين عدنان مصطفى، و حميد محمد علوان. (اكتوبر - ديسمبر، ٢٠٢١). المخدرات في المجتمعات المحلية دراسة ميدانية في جنوب العراق. حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٩، (عدد ٢٠٢١).